



آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية

Mécanismes de mutation des banques traditionnelles en banques islamiques

د/ عزالدين شرون

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

المخير: ECOFIMA

a.cherroune@univ-skiskikda.dz

Résumé :

La problématique de ce document focus les moyens de transformation des banques traditionnelles en banques islamiques de non-usure, il a proposé quelques méthodes réalisant l'objet en soulignant leurs avantages et inconvénients.

Mots clé : mutation, banques traditionnelles, banques islamique, transformation partielle, transformation complète

الملخص:

تمحورت إشكالية الورقة البحثية حول أساليب تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية، وقد توصلت إلى مجموعة من الأساليب التي تحقق ذلك. على الرغم من اختلاف وجهات النظر. وتوصلت الدراسة إلى كون التحول له العديد من الإيجابيات لابد من تشجيعها والتخلص من بعض الشوائب والتجاوزات. الكلمات المفتاحية: التحول، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، التحول الجزئي، التحول الكلي.

مقدمة.

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية إلى صدر الإسلام، حيث كانت المعاملات تتم بين صراف في ولاية يعطي ورقة لتاجر من أجل صرفها في ولاية أخرى، وهذا تجنباً للسرقه أو ضياع الأموال في الطريق. أما في الوقت المعاصر فإننا نجد العديد من الجهود تضافرت لتجديد المعاملات المصرفية، وإنشاء مؤسسات مصرفية تلتزم الضوابط الشرعية في ظل بيئة ربوية. وانطلاقاً من ذلك ظهرت تحركات لإنشاء مصارف إسلامية، ومبادرات أخرى من أجل تحويل بعض المصارف العاملة في حقل المعاملات التقليدية للتحويل نحو العمل المصرفي الإسلامي. لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو:

ما هي آليات تحوّل البنوك التقليدية إلى إسلامية؟

- **فرضية الدراسة:** يعود سبب تحوّل البنك التجاري إلى إسلامي للعديد من الأسباب الاقتصادية والتجارية، وكذا دينية، اجتماعية وسياسية.
 - **هدف البحث:** يهدف هذا البحث إلى توضيح الآليات والطرق التي تتحوّل من خلالها البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.
 - **أهمية البحث:** تبرز أهمية الموضوع من منطلق أن البنوك الإسلامية مازالت تحتاج إلى مزيد من التطوير والتفعيل للرفع من نشاطها وتفعيل الدور التنموي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المختلفة.
 - **منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال الإطلاع على أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تناولت آليات تحوّل البنوك التقليدية إلى إسلامية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، للوقوف على أثر عملية التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية، خاصة في الدول محل الدراسة قبل وبعد عملية التحوّل.
 - **هيكل البحث:** للإحاطة بجوانب الدراسة المختلفة تم تقسيم البحث إلى الأجزاء التالية:
 - I- ماهية التحوّل.
 - II- البنوك الإسلامية وأهميتها.
 - III- مراحل وأشكال تحوّل البنوك التقليدية إلى إسلامية.
 - IV- تجارب دولية في تحوّل البنوك التقليدية.
 - V- آثار تحوّل البنوك التقليدية إلى إسلامية.
 - VI- نتائج وتوصيات الدراسة.
 - I- ماهية التحوّل.
- لابد قبل التطرق إلى أساليب وطرق تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية من أن نعرج على مفهوم التحوّل فيما يلي.
- 1-I- مفهوم التحوّل.

التحول في اللغة يعني: التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، والاسم الجول، وقيل بمعنى طفق وأخذ وتهياً لفعله، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول. أما الجول فإنه يجري مجرى التحول.¹

والجول "كل متحول عن حال"². وعليه يمكن القول أن مفهوم التحول يقتضي كل ما

يؤدي إلى تغير أو الانتقال من حال إلى حال أو من موضع إلى موضع آخر أفضل منه.³

1-2- دوافع التحول المصرفي: يقتضي التحول في النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي وجود جملة من الدوافع والأسباب وراء ذلك يمكن ذكرها فيما يلي:⁴

1. السعي لرفع الأرباح: يحقق العمل المصرفي الإسلامي ربحاً خصباً، تسعى للاستفادة منه البنوك التقليدية ولا تفوت الفرصة عليها.

2. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: تقوم بعض البنوك التقليدية بالتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي انطلاقاً من الوازع الديني، الذي يحرم التعامل بالربا.

3-1- الجهات الدافعة للتحول.

يأتي قرار التحول في طبيعة المصرف إلى جهات متعددة، قد تكون من الداخل أو الخارج وعموماً يمكن أن نوضح ذلك من خلال ما يلي:⁵

1. يمكن أن يكون دافع التحول من الجهة المالكة للمصرف، وقد يكون وراء ذلك العديد من الأسباب دينية، أو اقتصادية؛

2. قد يأتي التحول من جهة خارجية كأن يشترط التعامل وفق أحكام الشريعة في عقد الشراكة، أو عن طريق شراء أسهم شركة أخرى والتأثير عليها، أو عن طريق شراء أسهمها؛

3. إصدار قوانين من طرف الدولة تقضي بمنع التعامل بالربا، مما يجبر المؤسسات العاملة على التحول أو الانسحاب من العمل المصرفي.

II- البنوك الإسلامية وأهميتها.

تختلف بيئة المصارف الإسلامية عن التقليدية، سواء من حيث الأهداف أو المبادئ، وعليه فدورها وإن كان في ظاهره مشابه لباقي البنوك إلا أن جوهر عملها وتوجهاتها تمتلك طابعاً خاصاً، ويمكن توضيح ذلك بمزيد من التفصيل فيما يأتي.

II-1- ماهية المصارف الإسلامية.

لم يكن هناك تعريف محدد للمصارف الإسلامية⁶ فقد تعددت ويمكن إعطاء بعض منها، هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نذكر منها:

جاء في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً".⁷

كما جاء تعريف المصرف الإسلامي على أنه: "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناّب الفائدة الربوية بوصفها تعاملًا محرماً شرعاً".⁸

وعرّفت المصارف الإسلامية بأنها: "مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية".⁹

بالنظر إلى مفهوم المصرف الإسلامي، نجد أنه اعتمد على قاعدة أساسية مفادها التقيد بالضوابط الشرعية، من تقاسم الربح والخسارة وفقا لمبدأ: الغنم بالغرم، وكذا تجنب التعامل بالربا. وبناء على ذلك يمكن إعطاء جملة من الخصائص والمواصفات للمصارف الإسلامية، نذكرها فيما يأتي.

II-2- مواصفات البنوك الإسلامية.

تختلف البنوك الإسلامية عن باقي البنوك في مجموعة من الخصائص:¹⁰

- أ- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء؛
- ب- تتميز المعاملات المصرفية بالوضوح والابتعاد عن الجهالة والغرر والنجش؛
- ج- لا تخلو المعاملات المصرفية الإسلامية بالمخاطرة لجميع الأطراف المشاركة، وذلك لخضوعها لقاعدة الغنم بالغرم؛
- د- عدد كبير من الأطراف المشاركة لتوفير عمق للنظام، وتنوع واسع من الأجهزة وذلك لمقابلة مختلف احتياجات عملاء المؤسسات المالية؛¹¹
- هـ- القيام بالزكاة كلما توفرت شروط ذلك من النصاب وحولان الحول؛
- و- تسعى الصيرفة الإسلامية للبحث عن البدائل الشرعية في التمويل، قال الله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَظَاهِرُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾¹².

II-2- أهداف البنوك الإسلامية.

تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق جملة من الأهداف المتنوعة تتمثل فيما يلي:

2-1- الأهداف التنموية.

تعمل البنوك التجارية على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال أساليب التمويل المختلفة، والتي تكون مرتكزة في الأساس على الضوابط الشرعية، ويتضح ذلك من خلال:¹³

- أ. إعطاء بدائل تمويلية عن الربا تكون لفائدة الطرفين من مقرض ومقترض؛
- ب. تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة؛
- ج. العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.¹⁴

2-2- الأهداف الاقتصادية: تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع الاستثمار من خلال:

- أ. تجميع رؤوس الأموال وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية المختلفة؛
- ب. توفير الخدمات المصرفية الإسلامية، مما يعزز من الحفاظ على الأموال وتنميتها.

3-2 الأهداف الاجتماعية.

بالإضافة إلى الدوافع السابقة الذكر هناك دوافع اجتماعية نذكر من بينها:¹⁵

أ. جمع أموال زكاة العملاء وغيرهم، وتوزيعها على المصارف الثمانية المذكورين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾¹⁶، وهذا انطلاقاً من شعور المصارف الإسلامية بالمسؤولية اتجاه المجتمع؛

ب. القيام بمهمة توزيع الصدقات والتبرعات للمحتاجين أو وفقاً لما يريده عملاء البنك؛

ج. مساعدة أصحاب الدخل المتدنية والفقراء بمنحهم قروضاً حسنة، تسهيلات لهم للقيام بالمشاريع التي يرغبون فيها أو لتلبية احتياجاتهم اليومية؛

د. الساهمة في نشر الوعي الديني والتكافل المجتمعي.

على الرغم من وجود أهداف تنموية تربط بين قناتي الادخار والاستثمار، مُشكلة بذلك قناة وسيطية بين أصحاب الفائض والعجز، وكذا هدف اقتصادي تسعى من خلاله لتنمية أموال العملاء بما يخدم الاقتصاد الوطني بتقديمه لتمويل المشاريع المختلفة، وكذا يظهر الدور الاجتماعي من خلال تمويل الطبقات المحدودة الدخل، وتوزيع الزكاة على مصرفها المختلفة. من خلال كل ذلك يتجلى لنا أهمية وجود هذا النوع من المصارف لما له من حاجة ملحة في أي اقتصاد.

3-II- مبادئ التحول.

يحكم عملية التحول من العمل المصرفي التقليدي نحو العمل المصرفي الإسلامي جملة

من المبادئ تمثل إستراتيجية ومنهجاً للتحول، نوضحها فيما يلي:¹⁷

أ. وضع إستراتيجية للتحول: على مجلس الإدارة وضع خطة ومنهجية للتحول مع فصل الأموال الربوية عن غيرها، والتخلص منها، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾¹⁸.

ب. تكوين العاملين: لابد من إجراء تكوين خاص لعاملين في المصرف، نظراً لخصوصية

المعاملات الإسلامية؛

ج. تعيين هيئة للرقابة الشرعية: لابد من توفر هيئة استشارية دينية للبت في مختلف

معاملات المصرف؛

د. مرحلة التطبيق: يتطلب الواقع العملي للتحول نحو المصرفية الإسلامية التدرج، وخذا

نظراً لضرورة الاتصال بالعملاء وإعلامهم بذلك؛

هـ. الإستمرارية: لا يمكن التراجع عن التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي إذا ما تم اتخاذ

القرار بذلك والإعلام به، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَرْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۗ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۖ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾¹⁹.

III- مراحل وأشكال تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية.

كان من الطبيعي أن تختلف المصارف التقليدية في مداخلها إلى العمل المصرفي الإسلامي، فلكل مصرف خطته وأهدافه التي قد تتفق وقد تختلف مع غيره من المصارف حسب ظروفه وحسب الأسواق التي يريد أن يخدمها.

III-1- مراحل التحول.

تختلف دوافع التحول عند أغلب البنوك التجارية، فنجد أن السبب قد يكون بوازع ديني، نجد أخرى سببها هو الأرباح التي حققها، وكذا من أجل توسيع قاعدة الزبائن ودواعي المنافسة. وفيما يلي نلخص أهم مراحل التحول:²⁰

- 1- بيع منتجات إسلامية: يقتضي ذلك بيع منتجات إسلامية، مع الإبقاء على المعاملات الربوية، غير أنها قوبلت بالرفض من طرف المفكرين والعملاء على حد سواء؛
- 2- نوافذ إسلامية في مصارف تقليدية: حتى يتم تجنب التداخل بين المعاملات الربوية والإسلامية فتحت بعض البنوك نوافذ خاصة ببيع المنتجات الإسلامية فقط. ويقصد بها بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء من فرعه الربوي لتقديم الخدمات الإسلامية.²¹ نذكر من هذا الصنف ما يلي:²²
- أ. مصرف درسدر كلاينورث بنسن، الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية (1980م)؛

ب. أنشأت مجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية قسما خاصا بالتمويل الإسلامي؛

ج. مصرف Citibank الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة (1980م) قبل أن يفتح فرعاً إسلامياً برأس مال مستقل في دولة البحرين في عام 1996م؛

د. أنشأ البنك السعودي البريطاني إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية.

- 3- مصارف فتحت فروع: هناك من بين المصارف التي اعتمدت على فتح فروع إسلامية تابعة لها، من أجل تقديم خدمات إسلامية متكاملة للعملاء.

III-2- أشكال التحول المصرفي.

شهدت عمليات التحول المصرفي من العمل التقليدي نحو العمل المصرفي الإسلامي

شكلين اثنين هما:

أولاً- التحول الكلي.²³

قامت بعض المصارف بالتحول الكلي للصيرفة الإسلامية، ومما ساعد على ذلك هو الرغبة في التخلص من المعاملات الربوية هذا من جهة، ومن جهة ثانية رغبة في توسيع قاعدة العملاء ومن ثم الأرباح، وقد يأخذ التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية سببين، حيث يكون الأول بقرار سياسي، والثاني بقرار نقدي. ونأخذ من السبب الأول ما حدث في كل من إيران عام 1980م وباكستان عام 1981م والسودان عام 1990م.

وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتهما في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يخرج خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية.

ثانيا- التحوّل الجزئي.

يعتمد هذا التحوّل على تقديم منتجات إسلامية، أو فتح بعض الفروع تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية دونما التقيد بفترة أو إستراتيجية للتحوّل. ويمكن أن يأخذ الأشكال التالية:²⁴

1- مدخل تحويل فروع تقليدية لفروع إسلامية متخصصة: وفقا لهذا المدخل فإن البنك التقليدي يقوم بإنشاء فروع جديدة تابعة له، تتوافق نشاطاتها مع الصيرفة الإسلامية، أو بتحويل فروع تقليدية إلى العمل وفقا للشريعة الإسلامية؛

2- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية: وهو أن يقوم المصرف بفتح نوافذ إسلامية لاستقطاب عملاء جدد أو تلبية لعملاء موجودين في الأصل، والهدف من وراء ذلك هو تعظيم الأرباح؛

3- مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية: يقدم المصرف بعض الصيغ التي تتماشى مع طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية، وتكون هذه العقود على أساس المشاركات أو البيوع، أو غيرهما. لكننا نجد اختلافا في الآراء المتعلقة بتقديم الخدمات الإسلامية في المصارف التقليدية، وكذا حول إنشاء فروع أو تقديم خدمات مصرفية ذكرها فيما يلي:²⁵

أ- وجهة النظر المؤيدة: أعطى المؤيدون مجموعة من الأسباب التي تسمح بهذا النوع من التحوّل نذكر منها:

- ﴿ اعتراف بقابلية المصرفية الإسلامية للتطبيق على أرض الواقع؛
 - ﴿ مرحلة تسمح بالتوسع في مجال الصيرفة الإسلامية والابتعاد عن المعاملات الربوية؛
 - ﴿ انتشار المعاملات المصرفية الإسلامية وتوسعها على حساب المعاملات الربوية.
- ب- وجهة النظر المعارضة: بدورهم فقد أعطى المعارضون بعض الحجج نذكر منها:
- ﴿ قد يؤدي ذلك إلى اختلاط المعاملات والمفاهيم على العملاء في هذا النوع من المصارف مزدوجة المعاملات قوله تعالى: ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْ دِينَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتِوكُمُ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۖ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا لِلَّهِ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ²⁶؛
- ﴿ إفشال التوجه نحو تطبيق العمل المصرفي الإسلامي بسبب تداخله مع النظام التقليدي الربوي، وهذا ما يتطلب التخلص من المعاملات الربوية، لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ

وقوله²⁷:

«التخوف من تأثير ذلك على عملية التسارع نحو مصارف إسلامية قائمة بحد ذاتها.

IV- تجارب دولية في تحول البنوك التقليدية.

انتشرت ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية في العديد من الدول، نذكر منها ما يلي:

1-IV- تجربة التحول الماليزية.

شهدت ماليزيا نموا مطردا في التحول نحو المصرفية الإسلامية، وكذا النواخذ الإسلامية. إذ نجد أن مجموع ما تم تمويله من طرفها في الفترة الممتدة من (2006-2012) يصل إلى حدود 1169 مليار دولار. أي ما يعادل 20.3% من حجم التمويل العالمي في هذه الصناعة. والملاحظ أن صيغ التمويل التي يتم اعتمادها وفقا لما يوصي به البنك المركزي من صيغ التمويل المختلفة، سواء للأفراد على غرار قروض شخصية أو قروض الإسكان، أو صيغ تمويلية خاصة بالمؤسسات على غرار القروض التجارية (الوكالة، المضاربة، المربحة) أو التمويل الخاص بالأصول (الإجارة، الاستصناع)، أو متعلقا بالاستثمار (المضاربة، المشاركة، المربحة...) حيث نلاحظ أن هذا التوسع شهدته مرحلة ما بعد قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013م.

اعتمدت ماليزيا نظام مصرفي ثنائي يسعى نظام المصرفية الإسلامية (IBS)، حيث ركز على فتح فروع إسلامية لضمان سرعة التحول نحو المصرفية الإسلامية، مما ساهم في فتح 1663 فرعا موزعة على 24 بنكا سنة 1993.²⁸

لم تتوقف التجربة الماليزية عند هذا الحد فقد بدأت بالتوسع إذ عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية بنسبة تراوحت بين 12% إلى 15% باستثمارات مختلفة بلغت 602 بليون دولار.²⁹ واستمرت ماليزيا في تشجيع إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، ففي سنة 1999م تم إنشاء ثان بنك إسلامي عرف باسم "بنك معاملات ماليزيا برهاد BMMB" والذي تم عن طريق مشاركة ثلاثة بنوك وهي: "بنك بومبيترا ماليزيا برهاد BBMB"، "بنك التجارة الماليزي برهاد BOCB"، "بنك بومبيترا كونقان برهاد BBMBK".³⁰

إن إقبال البنوك التقليدية الماليزية على فتح نواخذ إسلامية في تزايد فبعد أن كانت لا تتعدى 07 نواخذ سنة 1998م قفزت إلى 12 نافذة سنة 2003م، وهذا يدل على زيادة المعرفة واليقين بأن التقيد بالمبادئ الشرعية الإسلامية له فوائد كبيرة وأرباح محققة. ويدل أيضا على زيادة الوعي والثقافة المصرفية الإسلامية لدى المتعاملين، والبنوك التقليدية، والقائمين عليها.

استمرت ماليزيا في نفس التوجه ففي سنة 1999م تم إنشاء بنك معاملات ماليزيا، ومنذ سنة 2001م بدأ بنك نيجارا في غلق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول حيث بلغت حصة المصرفية الإسلامية حدود 20% سنة 2010م، لتصل نسبة 21% من مجموع القطاع المالي الماليزي سنة 2015م.³¹ كما تم إعطاء رخص لمصارف أجنبية على غرار مصرف الراجحي السعودي، بنك التمويل

الكويتي وغيرها. وتستمر ماليزيا في نفس التوجه ضمن مخطط القطاع المالي 2011-2020، الهدف من ورائه تدويل التمويل الإسلامي.³²

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المؤسسات المالية الماليزية لسنة 2015م.

المؤسسات المالية	المحلية	الأجنبية	الإجمالي
البنوك التجارية	08	19	27
البنوك الاستثمارية	11	-	11
البنوك الإسلامية	10	06	16
البنوك الإسلامية الدولية	-	03	03
شركات التأمين	16	17	33
شركات إعادة التأمين	03	04	07
شركات التأمين الإسلامية (التكافل)	09	02	11
شركات إعادة التكافل الإسلامية	01	03	04

المصدر: إيتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

من خلال الجدول نجد أن عدد البنوك الإسلامية المحلية يفوق عدد البنوك التجارية، وهذا يعني التوجه إلى المصرفية الإسلامية. حيث يوجد في ماليزيا حوالي 16 مصرفا إسلاميا، منها تسعة مصارف أجنبية، مقابل 27 مصرفا تقليديا و13 مصرفا استثماريا يقدم معظمها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.³³

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وهي قد اتبعت طريقة معينة. وذلك بتبني نظام مزدوج حيث يتعامل البنك المركزي الماليزي مع المصارف كل حسب طبيعته، ولقد ساهم ذلك في سرعة التحول والتشجيع عليه. كما ساهم في توسع المعاملات المالية من شكلها المحلي إلى العالمي.

2-IV- تجربة التحول بالملكة العربية السعودية.

أشار تقرير فيتش* أن التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية هو صناعة ناشئة ومتطورة، حيث يمثل نحو ثلثي إجمالي التمويل المصرفي. حيث أن حوالي 38٪ يأتي من البنوك الإسلامية** و28٪ من النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.³⁴

ويوجد في المملكة العربية السعودية حاليا 23 بنكا تجاريا، منها 08 بنوك تقليدية و04 إسلامية. وتقوم هذه البنوك بتقديم الخدمات الإسلامية بدرجات متفاوتة، ويوجد في كل بنك إدارة متخصصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، وهيئة شرعية تحرص على مطابقة الخدمات المقدمة مع

ضوابط الشريعة الإسلامية. مما يجعل من المملكة العربية السعودية تمثل أكبر بلد يسمح بهذا التزاوج في المعاملات جاعلا منها أكبر قاعدة لأصول المصارف الإسلامية.

الجدول رقم (02): الفروع والمصارف الإسلامية بالسعودية نهاية 2013م.

	اسم البنك	عدد الفروع	طبيعة البنك	له نوافذ وفروع اسلامية
01	بنك الجزيرة	65	إسلامي	-
02	بنك الأهلي التجاري	329	تقليدي	نعم
03	بنك الرياض	252	تقليدي	نعم
04	ساب	97	تقليدي	نعم
05	مجموعة سامبا المالية	72	تقليدي	نعم
06	البنك العربي الوطني	150	تقليدي	نعم
07	البنك السعودي الفرنسي	83	تقليدي	نعم
08	البنك السعودي الهولندي	48	تقليدي	نعم
09	البنك السعودي للاستثمار	48	تقليدي	نعم
10	شركة الراجحي المصرفية	479	إسلامي	-
11	بنك البلاد	102	إسلامي	-
12	بنك الإنماء	54	إسلامي	-
	الإجمالي	1779	-	-

المصدر: رديف مصطفى، مراد إسماعيل، الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية إشارة إلى التجريبتين السعودية والإيرانية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016م، ص: 150.

إن تحول البنوك التقليدية السعودية لم يقتصر على مدخل واحد، فعلى الرغم من وجود مصارف إسلامية قائمة مثل بنك الراجحي والذي يعد من أكبر البنوك الإسلامية في العالم، إلا أن إقبال البنوك التقليدية على التحول كان كبير جداً، وهذا يدل على الطلب المتزايد للمتعاملين على الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتبقى التجربة السعودية من التجارب الرائدة في هذا المجال، على الرغم من بعض المآخذ التي تؤخذ على بعض عمليات التحوّل التي شهدتها بعض المصارف على غرار بنك الجزيرة السعودي أو مجموعة سامبا المالية.

٧- آثار تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

كان لتحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي جملة من الآثار نوردتها فيما يلي:

1. تحقيق البنوك التي قامت بعمليات التحول لأرباح؛
2. ساهمت عمليات التحول في توسع العمل المصرفي الإسلامي، حتى في الدول الغربية؛
3. توجه المجتمع المسلم نحو المعاملات المصرفية الإسلامية، والابتعاد عن المعاملات الربوية؛
4. تشير البيانات إلى أن صناديق الاستثمار الإسلامية آخذة في التزايد عدداً وقيمة. بل أصبحت هذه الصناديق تمثل حوالي ثلثي الصناديق على مستوى المملكة العربية السعودية على سبيل المثال؛³⁵
5. أظهرت التجربة أيضاً حقيقة التحدي القائم أمام المصارف الإسلامية لتطوير منتجاتها وتقنياتها ومواردها البشرية، وأساليب التنسيق بينها، والشروع في تكبير أحجامها من خلال الدخول في اندماجات مدروسة أو الدخول في شراكات إستراتيجية تستفيد منها في مواجهة ظروف تنافسية يتوقع لها أن تكون حادة وحامية.

٦- نتائج وتوصيات الدراسة.

نوضحها من خلال ما يلي.

١-٦- نتائج الدراسة.

من خلال البحث في موضوع المصارف الإسلامية تم التوصل إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- هناك العديد من الأسباب لتحول العمل المصرفي التقليدي نحو الإسلامي، منها تحقيق التوسع في سبل الحصول على الأرباح، مما يؤكد فرضية الدراسة، زيادة على أسباب أخرى دينية واجتماعية، وكذا سياسية؛
- افتقار معظم الدول الإسلامية للقوانين التي تفرق في التعامل مع المصارف، خاصة في علاقتها مع البنك المركزي؛
- صغر حجم التمويل في البنوك الإسلامية مما يحول دون تمكّنها من التوسع في نشاطاتها المصرفية؛
- سيطرة البنوك التقليدية على دواليب اقتصاديات الدول الإسلامية، مما يضعف من تنافسية المصارف الإسلامية؛
- غموض المعاملات في بعض البنوك الإسلامية، مما يجعل المتعاملين يحجمون عنها؛
- اعتماد أغلب المصارف الإسلامية على أساليب الربح السريعة كالمربحة والإجارة.

٢-٦- توصيات الدراسة.

- في هذا المجال يمكن أن نورد جملة من التوصيات التي نعتقد أنه من خلالها يمكن أن تتطور المصارف الإسلامية وهي:
- ضرورة التفرقة في معاملة البنك المركزي للبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، ويكون ذلك من خلال سنّ قوانين خاصة بكل واحدة منها؛
 - تشجيع التحوّل نحو المصرفية الإسلامية، لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية؛
 - العمل على توحيد المعالجات المحاسبية لصيغ التمويل بين البنوك الإسلامية.
 - ضرورة اعتماد المصارف الإسلامية على الشفافية فيما تعلق بمعاملاتها، وتجنب المعاملات المشبوهة؛
 - تشكيل لجنة استشارية شرعية دائمة للبت في الأمور والمعاملات الشرعية؛
 - التقيد بما جاءت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الإحالات والمراجع.

- ¹- ابن منظور الإفريقي أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد السادس، الجزء 09، باب الحاء، مادة حول، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص: 1056.
- ²- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، 1979، ص: 121.
- ³- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014م، ص: 13.
- ⁴- المرطان سعيد بن سعد، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية-تجربة بنك الأهلي التجاري-. التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 2005، ص: 438. أنظر أيضا: يزن خلف العطيّات، منير سليمان الحكيم، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص ص: 3، 6.
- ⁵- يزن خلف العطيّات، منير سليمان الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7، 6. لمزيد من التفصيل أنظر أيضا: صالح كامل، محاضرات في الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية، منار للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2003، ص ص: 379-381.
- ⁶- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 25.

- ⁷⁻ نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، أبحاث الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أبريل 2003، ص 2، 3. نقلا عن: اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، 1977، ص: 10.
- ⁸⁻ نصر الدين فضل المولى محمد، المصارف الإسلامية، دار العلم للطباعة والنشر، ط 1، 1985، ص: 24.
- ⁹⁻ محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إترك للنشر والتوزيع، ط 2، 1995، ص: 17.
- ¹⁰⁻ نصر سلمان، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية..)، أبحاث الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، ص: 04.
- ¹¹⁻ أسامة الطنطاوي، تطور النظام المصرفي الإسلامي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد 365، أوت 1995، ص: 27.
- ¹²⁻ سورة الأنعام، الآية: 114.
- ¹³⁻ عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998 (نسخة الكترونية)، ص 144.
- ¹⁴⁻ محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص: 30.
- ¹⁵⁻ نصر سلمان، مرجع سابق، ص: 05.
- ¹⁶⁻ سورة التوبة، الآية: 60.
- ¹⁷⁻ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية -دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، 2006، ص: 83-94.
- ¹⁸⁻ سورة الحديد، الآية: 16.
- ¹⁹⁻ سورة النحل، الآية: 92.
- ²⁰⁻ سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة ، الدار البيضاء، ماي 1998 م ، ص 5: 7.
- ²¹⁻ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 15.
- ²²⁻ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية، ص: 07.
- ²³⁻ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 83-94.
- ²⁴⁻ سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، مجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 11، العدد الأول، 1987، ص: 238.
- ²⁵⁻ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سابق، ص: 07.
- ²⁶⁻ سورة البقرة، الآية: 85.

- ²⁷ - سورة البقرة، الآيتين: 278، 289.
- ²⁸ - ساعد ابتسام، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي- التجربة الماليزية نموذجاً- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص:193.
- ²⁹ - عصام الدين الماحي، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، أوراق عمل الملتقى السنوي الإسلامي السابع، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، معهد التدريب المالي والمصرفي التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -عمان -الأردن، 25 إلى 27 سبتمبر 2004، ص:10.
- ³⁰ - محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012م/2013م، ص: 161.
- ³¹ Council for islamic banks and financial institutions (CIBAFI), Malaysia islamic finance report, kingdom of Bahrain, 2015,p:10.
- ³² - ساعد ابتسام، مرجع سابق، ص:194.
- ³³ - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2014م، ص: 36.
- * وكالة فيتش: تأسست في 24 ديسمبر 1913 في مدينة نيويورك، واندمجت مع شركة IBCA المحدودة ومقرها لندن في ديسمبر 1997. إحدى ثلاث شركات تصنيف الائتماني كبرى إلى جانب كل من ستاندرد أند بورز وموديز.
- ** مصرف الراجحي هو أكبر بنك إسلامي في العالم مع أصول تبلغ 325.2 مليار سعودي (87 مليار دولار) في نهاية الربع الثالث من عام 2015.
- ³⁴ - تقرير فيتش، أنظر الرابط: <file:///www.arabnak.html>
- ³⁵ - سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص:21.